ترقية محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
دراسة حالة الجزائر

- موسوس مغنية
- بلغنو سمية
جامعة شلف

مقدمة:

إن أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنسبة للنمو الاقتصادي و التشغيل أمر أصبح معترفا به في العالم بأسره ، حيث أصبحت تعتبر المحور الأساسي و المحرك الاقتصادي الأكثر فعالية ، لذلك حظي هذا القطاع بالأولوية ضمن مختلف البرامج و الاستراتيجيات التنموية خاصة في الدول الأكثر تطورا ، حيث أصبحت مصدرا معتبرا للتشغيل و بالأخص في قطاع الصناعة ، إذ تساهم في توفير مناصب الشغل و زيادة الإنتاج الوطني من السلع و الخدمات .

أما الدول العربية فقد بدأت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحظى بالاهتمام في النصف الثاني من القرن العشرين ، ظهر ذلك في جملة من القوانين و الإجراءات التي تعمل على توفير المحيط الملائم لهذا النوع من المؤسسات ، بهدف تمكينها من لعب دور مهم بصفتها النمط الذي بإمكانه إنعاش الاقتصاد الوطني ، كبديل للنسيج الاقتصادي و خاصة الصناعي العمومي ، إلا انه بالرغم من النتائج الاقتصادية المحققة ، فان قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعرف العديد من العراقيل التي من شأنها إعاقة نموه الطبيعي .

ففي الجزائر يعتبر المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم المؤشرات على وضعيتها ، فبالإضافة إلى المحيط المالي الذي لا يتلاءم كثيرا مع خصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، فان المحيط الإداري يعتبر بطيئا بالنظر إلى العديد من الإجراءات المطلوبة ، سواء عند الإنشاء أو أثناء النشاط ، مع المشاكل التي تؤخر نمو هذه المؤسسات كثقل الأعباء الجبائية و شبه الجبائية .من هذا ارتأينا أن تكون إشكالية بحثنا:ما هو واقع محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،و ماهي الشروط و المقومات الأساسية لتوفير المحيط الأمثل لتنمية و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية من اجل ضمان الاستقرار و التقليص من حدة التأثير السلبي للمحيط الاقتصادي،حتى تتم المحافظة على نسيج هذه المؤسسات خاصة في ظل الانفتاح على الأسواق العالمية ، و في ظل المنافسة الشرسة على أسواق السلع و الخدمات في آفاق العشرية القادمة ؟

و تم تناول هذا الموضوع من خلال المحاور التالية :

- مفهوم محيط المؤسسات و مكوناته.
- واقع محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية وسبل ترقيته.
- جهود الدولة الجزائرية في ترقية محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسط.
- أهمية ترقية محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

مفهوم محيط المؤسسة

تمهيد

تقوم المؤسسة الاقتصادية بنشاطها وسط محيط تختلف ميزاته من مجتمع إلى آخر ، و من زمن إلى آخر، تتعامل معه و تتفاعل مع عناصره المختلفة بشكل تبادلي معقد، تتأثر به و تؤثر فيه بعلاقة متعدية.

يعتبر المحيط مصدرا و منبعا لتزويد المؤسسة باحتياجاتها من معلومات تستخدمها كمورد لاتخاذ القرارات السليمة و الرشيدة، و من جهة أخرى يعتبر المصب النهائي لمخرجات هذه المؤسسة، المعتمد عليها في ضمان استمرارها و بقائها، و يأخذ المحيط عدة جوانب منها الاقتصادية و الاجتماعية وحتى السياسية و الثقافية.

تعريف المحيط: يمكن تعريف المحيط بأنه مجموعة القوى و المتغيرات التي تتأثر بها المؤسسة، و لا تستطيع الرقابة عليها و لكن يمكنها الاستفادة منها. إذن يمكن القول أن البيئة المحيطة بالمؤسسة تتكون من مجموعة لا بأس بها من المتغيرات التي تؤثر على أداء المؤسسة، و تشمل هذه المتغيرات على قوى و عوامل قد تكون ايجابية لصالح المؤسسة أو سلبية تعمل في غير صالح المؤسسة.

من خلال ما تقدم لاحظنا أن المحيط ينطوي على مجموعة من المتغيرات ذات نوعيات مختلفة اقتصادية اجتماعية سياسية و غيرها، وهذا ما يجعل هذا المحيط معقد و واسع و متفاعل باستمرار، و لهذا يمكن تقسيمه إلى أكثر من طريقة منها:

المحيط الاقتصادي و المالي:و يشمل مجموع الخصائص و العناصر للنظام الاقتصادي الذي تعمل فيه المؤسسة و ما يتعلق بالدخل، الطلب، مدى توفر عوامل الإنتاج، معدلات التضخم، أسعار الفائدة، السياسات النقدية و المالية، مناخ الاستثمار...

ومن المتغيرات الاقتصادية الحالية التي تلعب دورا هاما و مؤثرا على المؤسسات هو الاتجاه نحو العولمة و تحرير الاقتصاد و الخوصصة و الشراكة و التكتلات الاقتصادية بأشكالها المختلفة.

المحيط الاجتماعي و الثقافي:يعتبر من أهم المتغيرات الخارجية للمؤسسات لأنها تؤثر بدرجة ملموسة في جانب الطلب على منتجات المؤسسة، فالزيادة السكانية تمثل فرصا للمؤسسة، حيث يزداد الطلب على منتجاتها.كما يأخذ بعين الاعتبار نمط القيم و العادات و التقاليد السائدة في المجتمع من اجل تحديد سمات الجماهير المتعاملة مع المؤسسة.

إن الزيادة في مستوى التعليم يؤدي إلى زيادة الطموحات لدى الأفراد و تؤصل فيهم قيما مثل حب الزعامة ،حب الاطلاع و الانجاز و غيرها،كما يوفر فرصا للاستعمال الأحسن لموارد المؤسسة و تحقيق أهدافها و هذا ما يوفر بيئة عمل جيدة و مستقرة .

المحيط السياسي و التنظيمي:يعبر عن القوانين و التشريعات التي تصدرها الدولة و الجهات المنظمة للعمل السياسي و الاقتصادي في المجتمع بالإضافة إلى تلك التي تنبع من البيئة الدولية و العالمية.

المحيط العلمي و التكنولوجي: فهو يمثل جميع المتغيرات و الأحداث التكنولوجية التي تقع خارج المؤسسة، وهو مجال لخلق و تطوير و نقل المعارف و حفظها، و كذا استعمالها في تطبيقات تقنية لتحقيق أهداف محددة.و هذه القوانين و التطبيقات تتولد من مجهودات البحث و التنمية في المؤسسة أو خارجها و تسمح بدفع التطور التقني الذي يدفع بدوره إلى التحكم الحسن في الموارد الطبيعية و البشرية .

المحيط القانوني و الإداري: يشمل جميع اللوائح التشريعية و القانونية، و الآليات و الميكانيزمات، و كذا المؤسسات و الهيئات الإدارية حول تاطير المؤسسات .

و عليه يمكن القول أن المحيط بمختلف مكوناته له دور و تأثير في المؤسسة و يعبر إلى حد ما عن مجموعة من القيود تتحكم جزئيا في توجيه المؤسسة ، وهذه الأخيرة تأخذ متغيرات و تأثيرات محيطها كمعطيات خارجية يصعب التحكم فيها و عليها أن تعمل على تحديد مسارها من خلال الوسائل المختلفة مثل تحديد الأهداف، التخطيط، الإستراتيجية و غيرها من أدوات التسيير و الإدارة، فكلما نجحت في تفادي ضغوط المحيط في استمرار عملها بالتأقلم معها و تحقيق توازنها فيه نجحت في البقاء و تحقيق أهدافها.

واقع محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية

تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر من 90 % من مجمل المشروعات في معظم دول العالم ، فضلا عن أنها أصبحت الآن تمثل القوة الدافعة وراء عدد كبير من الاختراعات،كما أنها تساهم في تنمية الاقتصاد المحلي من خلال خلق فرص للعمل و الاستثمار و التصدير، و ينظر إلى هذا النوع من المؤسسات على أنها مرحلة انتقالية في عملية التنمية الاقتصادية. وفي ظل العولمة و الانفتاح التجاري تواجه هذه المؤسسات تحديات عديدة في عالم غير مستقر و سريع التغيرات حيث سيل السلع و الخدمات الحديثة يزيد من عبء المنافسة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

يتطلب تحقيق الآثار الايجابية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تهيئة المحيط الملائم الذي يساعد على توفير الشروط المناسبة لنمو و تطور هذه المؤسسات، و ذلك عن طريق تذليل كافة العوائق المتصلة بهذا المحيط خاصة منها التمويلية، التسويقية، الفنية و الإدارية و غيرها، لأنها تشكل أهم العقبات التي تقف في طريق نجاح هذه المؤسسات، و تحد من انطلاقتها بالصورة الصحيحة.

1- المحيط المالي

تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية و منها الجزائر من عدم كفاية رؤوس الأموال لتوفير المعدات اللازمة و مستلزمات التشغيل بصفة دورية .

إن عملية إنشاء أي مشروع صغير أو متوسط تعتمد في تمويلها على الإمكانيات الذاتية لمؤسسي المشروع، أو على المؤسسات التمويلية و على الأخص المصرفية التي تتميز بمحدوديتها خاصة على المستويات التالية:

أ- محدودية التمويل المصرفي المتعلقة بالتكاليف و الضمانات

إن تكلفة التمويل و مشكلة الضمانات قد أصبحتا تحدان من مرونة التمويل و انسيابه بالحجم المناسب و في الآجال الملائمة، وبالتالي أضحى هذا الوضع بتكاليفه الرسمية و غير الرسمية عائقا لتطور المشروعات.

ب- محدودية التمويل المتعلقة بالصيغ و الإجراءات

يتميز التمويل المصرفي التقليدي بمحدودية الصيغة و تعقيداته الإجرائية و الوثائقية .

ج- محدودية التمويل المتعلقة بالحجم و المشروطية و الأولويات

إن حصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تغطية احتياجاتها التمويلية محدودة من حيث الحجم و المشروطية ومن ناحية الأولويات، و خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي انعكس في حرمان الأنشطة الإنتاجية لصالح أنشطة المضاربة.

أما البنوك فتعتبر أن عملية إقراض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محفوفة بالمخاطر، لذلك فإنها لا تظهر حماسا لتمويلها بحجة عدم توفر ضمانات كافية، وان تكاليف إدارة عمليات الإقراض تعتبر عالية نسبيا، و المرتبطة بزيادة عدد الملفات الخاصة بالمقترضين.

و أمام هذا كله تجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نفسها تواجه مايلي :

- عدم توفر جهة رسمية تعمل على تقديم قروض بضمان حكومي كما يحدث في القطاعين الصناعي و الزراعي.
- المطالبة بضمانات كبيرة و تعقيد الإجراءات و المبالغة في طلب الوثائق .
- فرض نمط واحد في المعاملة من حيث فترات السماح و مدة السداد، بالإضافة إلى التشدد في معايير تقويم مصداقية أصحاب المشروعات، بصرف النظر عن أن طبيعة هذه المشروعات قد لا تتناسب مع هذا النمط، مما يؤدي إلى ارتفاع احتمالات التعثر في السداد .
- صغر قيمة القرض و ارتفاع نسبة الفوائد، و عدم وجود برامج لضمان المخاطر.

- افتقار بعض الدول العربية منها الجزائر إلى وجود تعاملات مالية واسعة على النمط الإسلامي أي غياب انتشار البنوك الإسلامية.
- محدودية سوق الإقراض الرسمي و عجزها عن تمويل هذه المؤسسات، أدى بهذه الأخيرة إلى اللجوء إلى سوق الإقراض غير الرسمي التي تعتمد أسعار فائدة مرتفعة تحد من تنافسية متوجات هذه المؤسسات.

وعليه نلاحظ إن جل المشاريع الصغيرة و المتوسطة تعاني من صعوبات جمة في حصول أصحابها على التمويل الكافي من المؤسسات المالية عامة و القطاع المصرفي خاصة، نظرا لعدم توفر آلية ائتمانية قادرة على تلبية متطلبات المقرضين و المقترضين معا، و إيجاد سياسات و إجراءات تلاءم الطرفين، وتجعل من عملية الإقراض و الاقتراض عملية مربحة لكلا الطرفين.

و لتحسين وضعية هذا المحيط و التخفيف من حدة تأثيره السلبي يجب العمل على إحداث آليات مالية تتلاءم و خصوصية هذه المؤسسات تنطوي على:

- تشجيع إقامة مؤسسات مالية عامة و خاصة متخصصة في إقراض هذا النوع من المؤسسات.
- تقديم إغراءات من قبل الدولة لمؤسسات الائتمان لتقديم القروض بشروط ميسرة لأصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة ،مثل الإعفاءات الضريبية أو امتيازات من نوع معين و غيرها .
- اتحاد المشروعات الصغيرة فيما بينها مما يقوي موقفها التفاوضي مع البنوك التجارية، و يمكّنها من التأثير في وضع السياسات المتعلقة بها.
- إقامة صناديق لضمان القروض تساهم فيها الدولة، البنوك التجارية، المؤسسات المالية و المشروعات، و تقديم تلك الضمانات بمقابل أو مجانا .
- قيام الدولة بضمان المخاطر الإضافية للقروض التي تتحملها البنوك التجارية من خلال تقديم ضمانات ائتمانية، أو وثائق تامين أو هما معا، مما يشجع البنوك التجارية على تخفيف شروطها للإقراض ويؤدي إلى تقديم القروض إلى عدد اكبر من المشروعات الصغيرة و المتوسطة.
- تشجيع الدولة إقامة البنوك الإسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصيغ إسلامية مثل القرض الحسن، المرابحة، المشاركة و المضاربة الإسلامية و غيرها.

2- المحيط الإداري و التشريعي

تصطدم كافة الجهود المتعلقة بالحركية الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية بمجموعة كبيرة من العوائق الإدارية و التشريعية المعقدة .

أ- المحيط الإداري

يتميز المحيط الإداري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية بجملة من العوائق الإدارية و الإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تتطلب عشرات التراخيص و الموافقات، و العديد من الوثائق و الجهات التي يتطلب الاتصال بها، فالمحيط الإداري للمؤسسة غير مساعد، فهو يتميز ببطء في الإجراءات و تعقيد الشبكات، تفسير ضيق للنصوص، نقص تكوين الموظفين، نقص الإعلام، تعدد الوثائق المطلوبة...فعملية الحصول على سجل تجاري مثلا يستغرق زمنا طويلا و تقديم عدد هائل من الوثائق، و المدة اللازمة للقيام بالإجراءات الإدارية لإقامة مشروع تزيد عن ثلاثة أشهر، أما المدة المتوسطة لانطلاق المشروع في مرحلة التشغيل قد تصل إلى أكثر من خمس سنوات في بعض الحالات

ويمكن تلخيص وضعية هذا المحيط فيما يلي:

- صعوبة الحصول على التراخيص .
- صعوبة توفير المرافق الأساسية مثل الماء، الكهرباء، الصرف، الغاز و غيرها للمنشات الصناعية و التجارية و ارتفاع تكلفتها، يضاف إلى ذلك مشاكل النقل و المواصلات منها و إليها.
- تعدد الجهات التي يتعامل معها صاحب المشروع، سواء لاستخراج الوثائق اللازمة لإنشاء المشروع، أو كجهات رقابية على المشروع(مجالس المدن، التأمينات، الضرائب، الصحة، التموين، الكهرباء...) .

إضافة إلى هذا يعاني أصحاب المشروعات الجديدة من مشاكل مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم، فالحصول على عقد ملكية أو عقد إيجار يعد أساسيا في الحصول على التراخيص الأخرى المكملة.و إلى حد الساعة لم تتحرر سوق العقار بشكل يحفز على الاستثمار، فقد مازالت رهينة للعديد من الهيئات التي عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم .

و بالتالي فهذه المشاكل تشكل حاجز قوي تصطدم معه إرادة المستثمر في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ب- المحيط التشريعي

رغم أن الحكومات العربية اتجهت إلى أسلوب التسهيل في وضع السياسات التشريعية التي تكفل تشجيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة، إلا أن التطبيق العملي لبعض هذه التشريعات قد أدى إلى صعوبات تواجه هذه المشروعات، خاصة في مجال التفرقة في الإعفاءات الضريبية وفقا لجهة التمويل رغم اتحاد النشاط. إضافة إلى ذلك ارتفاع القيود الجمركية على مستلزمات الإنتاج التي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج و سعر المنتج عن نظيره المستورد، فضلا عن تعقيدات اللوائح و تعدد القوانين الخاصة بإصدار التراخيص.

و من اجل ترقية هذا المحيط في جانبيه الإداري و التشريعي يجب العمل على مايلي:

- إنشاء مكاتب على مستوى القرى و المدن لها الصلاحية في إ اء كافة الإجراءات الخاصة بأصحاب المشروعات.
- توحيد الجهة المكلفة بالرقابة على تلك المشروعات.
- إقامة سلطة معينة لاتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي و تسيير المساحات الصناعية.
- تقديم مكان مناسب للمشروع لإقامة مبانيه عليه، موافق عليه من قبل البلديات و غيرها، وتوفير خـدمات المرافـق العامـة للمشروع، أو توفير مباني مصنع جاهزة و مزود بالتجهيزات المناسبة بتكلفة منخفضة نسبيا عن طريق الشراء أو التأجير.
- التخفيف من الضرائب المفروضة على هذا النوع من المؤسسات لتحقيق عدالة ضريبية، وبالتالي عدالة المنافسة بين المؤسسات، و تؤمن في نفس الوقت عدم لجوء المنتج إلى التهرب الضريبي.
- تقديم حوافز للمشروعات الصناعية لدفعها بعيدا عن التجمعات السكانية، و الأماكن المزدحمة بالمشروعات الصناعية، لتتوطن في أماكن أقل تطورا من اجل تحقيق تنمية صناعية متوازنة للمناطق مثل إعفاءات جمركية و ضريبية، إعانات للصادرات ...
- النظر في منح تلك المؤسسات خاصة منها المتخصصة في صناعة الأجزاء و المكونات امتيازات خاصة، بما يساهم في إقامـة صناعات مغذية و مكملة و تحد من استيرادها من الخارج.
- العمل على خلق برامج إدارية دف إلى ايجاد مناخ صحي لنمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق تحـسين مجـالات الإدارة ا و تقديم التكنولوجيا الحديثة و تقديم خدمات إرشادية تتعلق بالإدارة و الضرائب و التمويل و قوانين العمل.

3- المحيط الفني

تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مشاكل تتعلق بتخلف المعرفة الفنية، بالإضافة إلى افتقارها للدعم الفني الكافي، انطلاقا من دراسة الجدوى مرورا بتنمية القوى البشرية و التدريب و أساليب الإنتاج و ضبط الجودة، وصولا إلى الترويج و التسويق خلال أطـوار حياة المشروع.فغالبا ما تعاني إدارة المشروع الصغير أو المتوسط من نقص الخبرة و التدريب المتقدم في عدد من الوظائف الإدارية، و حتى لو وجدت هذه الخبرة فإ ا تكون محصورة في مجال أو اثنين.

كما تواجه هذه المؤسسات صعوبات فنية أخرى:

- ارتفاع أسعار الأجهزة الإنتاجية و صعوبة تجديدها دوريا .
- نقص المعرفة بالأدوات و الأساليب و المواد الأولية و فنيات الإنتاج الجديدة .
- نقص الأجهزة اللازمة لمراقبة و فحص الجودة .
- صعوبة حصول المنتجين على تصميمات أو نماذج متطورة تساعد على إخراج منتج جديد.
- نقص التدريب اللازم لتقديم المنتج بشكل جيد يناسب المستهلك .
- نقص الأفراد الأكفاء الذين يقومون بالتدريب مما يؤدي إلى الاستعانة بالخبرة الأجنبية، و بسبب ضعف الإمكانـات الماديـة لأصحاب هذه المؤسسات لا يمكنهم الحصول على هذه الخدمات .
- نقص المشورة الفنية المتعلقة باختيار الآلات بالإضافة إلى تخطيط و تركيب المصنع و الفن الإنتاجي الواجب إتباعه، و الصيانة و الإصلاح وحتى الدعاية و الإعلان.

و لترقية هذا ا ال يجب:

- إنشاء نظام خاص بالدعم الفني في الدولة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يقوم من خلاله الأخصائيون بتقديم الخدمات الإرشادية،كالرد على استفسارات أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، دراسة الوضع القائم لهـذه المؤسـسات و التغلب على العقبات التي تواجهها، و دراسة المواقع المناسبة لإنشاء المشروع و تقديم الإرشادات الخاصة بذلك.
- تنفيذ بـرامج تـدريب و دورات تنـشيط مـستمرة للعمـال و الإداريـين علـى احـدث الـنظم لتحـديث مهارا م و معلوما م حسب الاحتياجات الفعلية للسوق الداخلي و الخارجي، و يمكن أن يتم ذلك بمـساعدة خـبراء أجانب.
- القيام بدراسات الجدوى و الإحصاءات لمساعدة المشروع في اختيار النشاط المناسب.
- تكثيف استخدام الآليات الجديدة التي ثبت نجاحها في رفع نسب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مثل حاضنات الأعمال و ا معات الصناعية.
- إعادة النظر في تطوير مناهج التعليم و التكوين الفني بما يواكب التطورات الحديثة.
- توفير المساعدات في مجال تقديم خدمة الرقابة على جودة المنتجات و الحصول على شهادات الجودة دف زيادة تنافسية متوجا ا .
- تقديم المعلومات من خلال كتيبات و منشورات ، بالإضافة إلى استخدام وسائل الإعلام.

4- المحيط التسويقي

تمثل صعوبات التسويق إضافة إلى ضعف الإمكانيات التمويلية للمنتج عائقا شديدا يسهم في عزوف المنتجين علـى التوسـع في الإنتاج و تطويره، فكثيرا ما يجهل أصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة كيفية التوسع في عمليات تسويق منتجا م، أو إمكانية فتح أسواق أخرى لهذه المنتجات داخل البلد أو خارجه. فضعف قدرا م على تامين منافذ تسويقية و القيام بحملات دعائية، و صعوبة القيام باتصالات وثيقة مع الأسواق و وكالات التوزيع البعيدة، يضطرهم في معظم الأحوال إلى الاعتماد على الوسطاء في التسويق مع ما يمثله من تنازل عن جانب كبير من عوائد التسويق.

كما أن خصوصية هذه المؤسسات و ضعف تنافسيتها سواء في الأسواق الداخلية و الخارجية، صعوبة الحصول على المعلومـات الاقتصادية المضبوطة و الفورية، و عجزها الكبير في استعمال التكنولوجيات الحديثة و الابتكار في جميع مجالات نشاطا ا، أدى إلى عدم تمكنها من رسم مخطط تسويق منتجا ا في السوق الدولية

و يضاف إلى ذلك مشاكل تسويقية أخرى منها:

- صاحب المشروع الصغير أو المتوسط تنقصه الإمكانيات و المؤهلات لنجاح التسويق و كذلك تنقصه الإمكانيـات الماديـة لإقامة غرف عرض خاصة به.
- نقص الخبرة التسويقية و الافتقار إلى المعلومات الخاصة بالأسواق المحلية و الخارجية.
- انحصار النشاط التسويقي في النطاق الجغرافي لموقع الإنتاج، بسبب ضعف القدرة المالية .
- عدم القدرة على المنافسة و الدخول في المناقصات الحكومية نظرا لكبر حجم المناقصات التي تطرحها الـوزارات و الجهـات الحكومية، مما لا يمكّن أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محدودة الإمكانيات من الدخول فيها.
- عدم القدرة على منافسة البضائع المستوردة، بس بب ارتفاع تكلفة إنتاجها، انخفاض مستوى الجودة و عـدم تنميطهـا، و بالتالي انخفاض القدرة التنافسية على التصدير.
- انعدام العلاقة بينها و بين الصناعات الكبيرة، أي انخفاض درجة التكامل الصناعي بينهما.
- تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ايضا من عدم القدرة على مسايرة التغيرات في اتجاهات السوق خاصة مع انتشار موجة التحرر الاقتصادي في العالم، و ما تحدثه من تطورات سريعة و غير متوقعة في السوق قد تعرض هذه المؤسسات إلى خـسائر مفاجئة.
- ميل المستهلكين عادة إلى طلب منتجات المؤسسات الكبيرة للثقة ا و تفضيلها على منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لضعف الثقة ا.

و لترقية هذا المحيط يجب:

- إقامة معارض دورية داخلية و خارجية من خلال هيئات حكومية خاصة لمنتجات هذه المؤسسات، و مساعد ا في الحـصول على التكنولوجيا المتطورة، و إجراء المفاوضات نيابة عنها في اتفاقيات التصدير و استيراد المواد الخام و مستلزمات الإنتاج.
- إصدار معلومات و إحصائيات دورية عن احتياجات السوق الداخلي من المنتجات المختلفة و الفرص التصديرية في الأسواق الخارجية عن طريق مكاتب التمثيل التجاري بالخارج، و كذا التعريف بكيفية الاستفادة من الاستثناءات و الإعفاءات الواردة في الاتفاقيات الدولية و الإقليمية.
- تشجيع التكامل الصناعي بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الكبيرة، عن طريق قيـام جمعيـات المـستثمرين بالتنسيق مع أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وذلك بتعريفهم باحتياجات المشروعات الكـبيرة مـن المنتجـات و مواصفا ا.
- غلق الأبواب أمام السلع المهربة التي تنافس منتجات هذه المؤسسات منافسة غير متكافئة.
- توفير مكاتب متخصصة لتطوير المنتجات لزيادة قدر ا التنافسية.
- تجزئة المناقصات المركزية الكبيرة التي تطرحها الوزارات و الجهات الحكومية مما يمكّن أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الدخول فيها و إعطائها ميزة تفضيلية.

جهود الجزائر في ترقية محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن التحولات المتجددة في العلاقات الاقتصادية الدولية و الإقليمية، و تداعيا ا على الأوضاع الاقتصادية المحلية، تستدعي ضرورة تطوير المنظومة المؤسسية الصغيرة و المتوسطة، للتقليل من الانعكاسات السلبية لترتيبات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وللـشراكة مع الاتحاد الأوربي، في ظل الآليات الجديدة للعولمة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتبني إستراتيجية ترتكز على تنمية المؤسسات الـصغيرة و المتوسطة انطلاقا من يئة المحيط الذي تنشط فيه هذه المؤسسات .

انطلاقا من هذا سعت جل الدول العربية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات و السياسات في محاولة إلى التخفيف من الآثار الـسلبية لمحيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من بينها الجزائر.

اتخذت الجزائر العديد من الآليات و السياسات في مجال ترقية محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تجلت أهمها فيما يلي:

أ- **على المستوى المحلي**

أولى الخطوات التي تم اعتمادها هي إنشاء هيئة عليا تشرف على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمثلت في وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اعتبارا من 1991 كوزارة منتدبة لتتحول بعد ذلك إلى وزارة عام1993 و أنشئت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع المذكور، منها لجان تقنية تجتمع دوريا لتقديم مقترحات قصد إعداد خطط للقطاع مدعمة بمجلس وطني استشاري بهدف ضمان الاتصال بين السلطات العمومية و الشركاء الاقتصاديين و الاجتماعيين .

- تم إنشاء 14 مركزا للتسهيل، لتسهيل إجراءات التأسيس و الإعلام و التوجيه .

- إنشاء 14 مشتلة تعمل في مجال استقبال و احتضان و تدريب حاملي أفكار المشاريع .

- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لإعداد دراسات اقتصادية، وتنسيق نشاطات مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات.

- إنشاء 48 مديرية ولائية لمتابعة نشاطات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.بالإضافة إلى إنشاء 11 غرفة صناعية تقليدية .

- و لتحسين استغلال العقار الصناعي تم إعادة تنظيمه في شكل شركات لمساهمات الدولة (SGP) تقوم بتهيئة المناطق الصناعية و مناطق النشاط و التخزين عبر كافة أرجاء الوطن.

- في الجانب المالي تم استحداث صندوق لضمان القروض الصغيرة و المتوسطة في مارس 2004 برأسمال قدره 30مليار دينار، و صندوق رأسمال المخاطرة المدعم بـ 3.5 مليار دينار .

- إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من اجل المساعدة في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالتعاون مع الصندوق الوطني للتامين على البطالة و جهاز القرض المصغر.

- إنشاء وكالة ترقية و دعم الاستثمارات في 1993 لمساعدة أصحاب المشاريع في تقليص الإجراءات القانونية و الإدارية من خلال إنشاء شباك موحد.

- الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار عام 2001 تهدف إلى تقليص أجال التراخيص اللازمة لإنشاء المشاريع، مدعمة بمجموعة من الهيئات.

- و في إطار ترقية المناولة و الشراكة تم تأسيس مجلس وطني لترقية المناولة يهدف إلى تنمية المناولة الصناعية و تعزيز عمليات الشراكة بين القطاع الوطني الخاص و الشركاء الأجانب .

ب- على المستوى الدولي

في إطار التعاون الدولي وقعت الدولة على العديد من الاتفاقيات لترقية هذا القطاع منها:

- برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار التعاون الارو-متوسطي هدفه الأساسي تحسين وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، عن طريق تأهيلها و تأهيل محيطها .

- التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، تم من خلاله الاتفاق على فتح خط تمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكذا تقديم مساعدة فنية متكاملة، لدعم استحداث نظم معلوماتية وإحداث محاضن نموذجية و تطوير التعاون مع الدول الأعضاء، التي تمتلك تجارب متقدمة في الميدان.

- تم إعداد برنامج تعاون تقني مع البنك الدولي و مع برنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات، قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها .

- تم الاتفاق مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مساعدة فنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في فرع الصناعات الغذائية .

- في مجال التعاون الثنائي خاصة في مجال التكوين و الاستشارة انتقل برنامج التعاون الجزائري الألماني إلى مرحلته الثالثة المتمثلة في توسيع شبكة مراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن. بالإضافة إلى برامج أخرى مع عدة دول منها فرنسا، اسبانيا، ايطاليا، تركيا، كندا.

و يبقى على الدولة بذل المزيد من المجهودات لتحسين المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق تذليل الصعوبات التي ماتزال تعاني منها خاصة في ميدان التمويل و الحصول على العقار و الصعوبات الإدارية و غيرها...

أهمية ترقية محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن المحيط هو الوسط الذي تمارس فيه المؤسسات نشاطها و تسعى إلى التأقلم مع جميع متغيراته و تأثيراته فهو يعبر عن المؤشر الأساسي الذي يبين الوضعية التي تعمل فيها هذه المؤسسات. فكل المؤسسات تتم إلى ابعد الحدود بالمحيط الذي تعيش فيه لهذا فهو يكتسي أهمية بالغة. لذلك وجب العمل على ترقيته بالشكل الذي يساعد المؤسسات على تحقيق أهدافها و النجاح في استمرارها و بقائها، و يمكن اختصار هذه الأهمية فيما يلي:

- يعتبر المحيط المصدر الأساسي للموارد المختلفة التي تحتاجها المؤسسات للقيام بنشاطها .
- يعتبر المحيط مجموعة، أو شبكة مختلفة من المتعاملين و الأسواق و الهيئات و الأفراد تؤثر في المؤسسة و تفرض عليها قيودا و حدودا مختلفة ثقافية، اجتماعية، سياسية، اقتصادية ...الخ.

- يعبر المحيط عن المصدر الأساسي للمعلومات التي تحتاجها المؤسسة بشكل مستمر لاستعمالها في حركتـها الحاليـة و المستقبلية، مثل المعلومات حول الجوانب البشرية من ناحية الحجم و درجة التكوين و تغير الأجور.
- المحيط هو المكان الذي تعرض فيه المؤسسات منتجا ا، و بالتالي فهو المكان الذي تتحدد فيه محددات الطلب و العرض التي تتغير بشكل سريع من وقت إلى آخر، مثل التغير في الأذواق، التغير في التكنولوجيا، تغير الأسعار، تطور الدخل في ا تمع، أسعار الفائدة، نسب الضرائب...
- المحيط يلعب دورا محددا لتوجيه الطلب و الاستهلاك، و بالتالي توجيه عرض المؤسسات المؤثرة و المتأثرة فيما بينها.
- و بمعنى مختصر، متى وجد محيط ملائم –في كل مكوناته- لعمل المؤسسة الصغيرة و المتوسطة أدت المؤسسة دورها على أكمل وجه، و حققت الأهداف التي أنشئت من اجلها .

الخاتمة

أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية و التخطيط المستقبلي نابعة من دورها في التوظيف، و ارتفاع حجم مساهمتها في القيمة المضافة علاوة على حجم الاستثمارات المرتبطة ا و أهميتها لتكوين آلية الاقتصاد الحر .و ـتم الـدول العربيـة باختلاف قدرات اقتصاديا ا بتوفير الإمكانيات اللازمة لتنمية و تطوير المؤسسات المتوسطة و الصغيرة بدءا بتوفير المشورة و التوجيـه و انتهاءا بضمان القروض مع توفير الدعم التسويقي لمنتجا ا .و مع محدودية قدرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أصبح لزاما في ظـل التغيرات الأخذ بيدها حتى تستطيع الاستمرار، عن طريق تحسين مناخ الأداء الذي يعمل فيه قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال مايلي:

- ضرورة اشتراك جميع العناصر الفاعلة في ا تمع، من ممثلين عن الحكومة و العمال و أصحاب الأعمال للعمل على تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ضرورة توفير المساعدة المالية و الفنية و غيرها لتمكين أصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة من الولوج في العمل الحر و إنشاء مؤسسا م الخاصة .
- ضرورة مراجعة القوانين المتعلقة بتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية و تغييرها لتتماشى مع المتغيرات الاقتصادية الحالية لخلق بيئة ملائمة لنمو و تطور هذه المؤسسات.
- الاستفادة من الخبرات العالمية الموجودة في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- تحسين و تطوير قاعدة البيانات و المعلومات المتاحة لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ما يتعلق بقضايا تنميـة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- العمل على خلق برامج إدارية دف إلى ايجاد مناخ صحي لنمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريـق تحـسين مجالات الإدارة ا و تقديم التكنولوجيا الحديثة و تقديم خدمات إرشادية تتعلق بالإدارة و الضرائب و التمويل و قوانين العمل.

المراجع:

-عبد الرحمان يسري،قضايا إقتصادية معاصرة ،الاسكندرية، الدار الجامعية،2002 .
-عبد السلام محمود ابو قحف، مقدمة في الأعمال، الاسكندرية ،الدار الجامعية الجديدة للنشر،2003.
- محمد محروس اسماعيل، الصناعة و التصنيع، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة ،1997.
-ناصر دادي عدون ،إقتصاد المؤسسة،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية .
- أحمد أحمد جويلي ،الفرص و التحديات أمام عملية تطوير المشاريع الصغيرة و المتوسطة،لتطوير و تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة، تونس،المنتدى الثالث ،2005 .
- صالح صالحي ،في ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي،الاشكاليات و الافاق، القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ،2004.
-صالح قرناش، عن التجربة اليبانية في دعم المنشآت الصغيرة و المتوسطة، البرنامج التدريبي الذي نظمه مركز التعاون الياباني لمنطقة الشرق الاوسط، 2002.
- WWW .planing .gov .sa
- WWW.gs2i.fr/fineprint/pdffactory.htm
- WWW. uabonline.org
- WWW.ilo.org
- http://www.sfdegypt.org/Arab_Union_a.asp
- WWW. pmeart-dz.org
- WWW.3T-Think Tank-Team .com